لنا بالتأكيد على إنكار أعمال العنف بمختلف وسائلها لما فيها من الضرر الجسيم على مصالح البلاد وهذا النداء سيجد آذان صاغية وتفكر عميقا عند الجميع ، ويؤكد الصداقة بين الشعبين الفرنسي والتونسي والتي مكنتنا من الوصول إلى الرقي والسلام(٧).

لاقت هذه المناورات الفرنسية البارعة رضا قسم كبير من التونسيين واستبشروا بالخير فتلاشت أعمال العنف ، وصارت الأمور ظاهريا تعود إلى مجاريها حيث نشط الباي وباشر بالاتصالات برجالاته لتشكيل الوزارات الجديدة ، حيث أدلى الحبيب بو رقيبة من مكان إقامته الإجباري في فرنسا عن مؤازرته وحزبه لمن يختاره الباي لتشكيل الوزارة ، وفي ٨ آب ١٩٥٤ م تمكن طاهر بن عمار من تأليف الوزارة التونسية الجديدة(٨) .

إلا أن الأمور لم تجري بهذه السهولة بل مرت بأشواط ومراحل طويلة ومعقدة من الأخذ والرد كما أشارت أليها تقارير الدبلوماسيين العراقيين في باريس ،إذ كان احد هذه التقارير يشير بالنص إلى أن :

(المفاوضات واجهت صعوبات كثيرة منها ما يتعلق بالدفاع والتمثيل الخارجي وقد علمنا انه اتفق إلا يتطرق إلى ذكر هاذين الموضوعين ويترك أمرهما إلى الاجتماعات المقبلة أما المفاوضات حول سلطات البوليس فلا تزال تلاقي صعوبات وتعتبر المفاوضات ألان من المشاكل التي تهدد وزارة المسيو مندس فرانس بالسقوط لذلك فأنه يحرص كل الحرص للوصول إلى اتفاق سريع قبل إن يدخل البرلمان الفرنسي في مناقشة حكومته حول سياستها في شمال إفريقيا ، وقد صرح في أذاعته التونسية بان المفاوضات صعبة ومعقدة لكن مع ذلك لا موجب للإقلاع عن الأمل في الوصول إلى الحلول الطبيعية)(٩) .

كما ان هذه المفاوضات كانت موضوع تعليق الصحافة والرأي العام والذي أظهرته أن هذه المفاوضات لن تنتهي إلى اتفاق قبل القضاء على حركة الفلقة (١٠) ،وهاجمت الصحافة حكومة طاهر بن عمار وأخذت عليها إنها لا تبذل أي جهد في القضاء على الأعمال المسلحة وتستغلها في سبيل تقوية موقفها في المفاوضات ، كما عقد حزب الدستور التونسي مؤتمره مؤكد في احد قراراته بأن قضية الفلقة إنما هي جزء من القضية السياسية ولا تنفصل عنها وأنها لا تحل ما لم تحل القضية التونسية كما أكدت مقررات المؤتمر بالسماح لأبو رقيبة و صالح بن يوسف بالعودة إلى تونس ، وقد وصل باريس بنفس الوقت رئيس الوزراء طاهر بن عمار بصحبة الجنرال دي لاتور المقيم العام الفرنسي في تونس لاستئناف المباحثات التونسية الفرنسية والتي توقفت لبعض الوقت والتي كانت تجري ببطء شديد بسبب أعمال الفلقة العسكرية التي كانت تقع بين الحين والأخر ، الا ان رئيس الوزراء طاهر بن عمار قد طمئن الجانب الفرنسي الى اتفاق بين الحكومتين التونسية والفرنسية لحل قضية الفلقة وبعد ذلك صدر بلاغ مشترك مفاده بأن الحكومتان التونسية والفرنسية قد وحدا جهودهما لحل هذه القضية حيث عرض الأمر على مندس فرانس رئيس وزراء فرنسا وأعلن موافقته عليه(١١) .

إن أول عمل قام به الرئيس الفرنسي مندس فرانس بعد عودته من أمريكا هو الاجتماع بالوزراء التونسيين لعدة ساعات سعيا لإنقاذ المحادثات ونجاحها بكل وسيلة ممكنة، حيث كانت من القضايا التي كانت عقب في عدم نجاح المحادثات التونسية الفرنسية لتسليم أمر الشرطة بيد الوزارة التونسية ، وقد تمنى المسيو مندس فرانس من الجانب التونسي لو توصل المسئولون أثناء غيابه إلى شبه هدنة مع الثوار قبل الإحداث عن طريق الاتصال برجال الفلقة والوصول معهم إلى اتفاق ليبقى هناك أمل للتعامل في المستقبل بين البلدين بدل من النتائج الوخيمة التي ستسفر عن عدم نجاح المحادثات، و رغم تعثر المحادثات إلا إن الجانبان قد توصلا بتأريخ ١٩٥٥/٤/٢١ م إلى توقيع البروتوكول الأولي ، ثم وقعا بالأحرف الأولى بتأريخ ٢٩ / ٥ / ١٩٥٥ م الاتفاقية بينهما وفي تأريخ ٣ /٦ /١٩٥٥ م وقعا في باريس بصورة رسمية ونهائية الاتفاقية فأختتمه بذلك مفاوضات دامت تسعة أشهر بين الطرفين(١٢).

تعددت وجهات النظر حول هذه الاتفاقية ، ففي الوقت الذي أرادت منها فرنسا طريق لامتصاص النقمة الشعبية التونسية ووقف المقاومة المسلحة ضد الفرنسيين في الوقت الذي مازالت مفاتيح السلطة الحقيقية بيدها من خلال احتفاظها بوزارتي الدفاع والخارجية . في حين اعتبرها الحبيب برقيبة وباي تونس خطوة متقدمة على طريق التام وذلك باعتماد مبدأ خذ وطالب ، ألا إن قوى وطنية أخرى انشقت عن الحزب الدستوري تزعمها صالح بن يوسف رفضت الاتفاقية شكلا ومضمونا ونادت إلى مقاومتها والوقوف في طريق تنفيذيها واستمرت بأعمالها المسلحة .

لقد كان للعراق دورا بارزا لعقد هذه الاتفاقية حيث كان الحافز (لاتخاذ الحكومة الفرنسية هذه الخطوة الجريئة لما هو معروف عنها من تمسكها الشديد وبخلها بغنائمها وفريستها أمور عديدة كان للعراق من بينها عامل يعد من ابرز العوامل وذلك أن فرنسا وقد شعرت بفقدان منزلتها وكرامتها في الشرق الأوسط بمناسبة عدم قبول العراق دعوتها للانضمام للميثاق العراقي التركي مالم تستجيب لنداء رئيس الوزراء في العراق والى وزير خارجيته القاضيين بوجوب احقاق عرب شمال أفريقيا وإنصافهم . لقد كان لذلك اثر بعيد جدا للتوصل إلى هذه المرحلة لان فرنسا يهمها جدا ان تستعيد كرامتها المهدورة في الشرق الأوسط وان تقوي مركزها على الاقل بنظر العراقيين والسوريين واللبنانيين وانه يعز عليها أن تبقى بعيدة في حساب الدول المشاركة في رسم سياسة الشرق الأوسط . فأرادت أن تتذرع بهذه الكيفية لقبول مشاركتها بالحلف المذكور ... ولاشك أن حكومتنا الموقرة سوف تعرف كيف تستفيد من هذه الورقة الرابحة) (١٣).